

Distr.: General
29 July 2015
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام

أتشرف بأن أحيل طيه التقرير الشهري الثاني والعشرين للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، المقدم عملا بالفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) (انظر المرفق). ويغطي التقرير الفترة من ٢٣ حزيران/يونيه إلى ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٥.

وفيما يتعلق بتدمير مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية البالغ عددها ١٢، تحققت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أن جميع الهياكل الـ ٥ المقامة تحت الأرض قد دمرت. كما تم تدمير أحد الحظائر، باستخدام المتفجرات التي وصلت الشهر الماضي.

ولا تزال هناك قضايا معلقة تتصل بالإعلان الأولي للجمهورية العربية السورية. ويواصل فريق تقييم الإعلان التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عمله في هذا الشأن، وهو يقوم حاليا بزيارته العاشرة في الجمهورية العربية السورية. ويجري حاليا إعداد التقرير عن تحليل العينات التي أخذت خلال الزيارتين السابقتين اللتين قام بهما الفريق.

إن المزاعم المستمرة حول استخدام المواد الكيميائية السامة كأسلحة تعني أن عمل بعثة تقصي الحقائق، التي تنظر في تلك المزاعم، لم يكتمل بعد. وسوف يعود فريق بعثة تقصي الحقائق الذي قام بزيارة دمشق إلى الجمهورية العربية السورية قريبا من أجل التحقيق في الحوادث الإضافية التي قامت الحكومة بلفت انتباه المدير العام إليها.

ويواصل الفريق الآخر التابع لبعثة تقصي الحقائق، التي قام بالتحقيق في مزاعم استخدام المواد الكيميائية السامة كأسلحة في محافظة إدلب، دراسة جميع المعلومات التي تم جمعها خلال عمله حتى الآن. وإني أحيط علما بنية كل من الفريقين تقديم تقاريرهما إلى المدير العام. وألاحظ أيضا أن نتائج أعمال الفريقين ستقدم إلى مجلس الأمن، كجزء من





التقرير الشهري وفقا لقرار المجلس التنفيذي للمنظمة EC-M-48 / DEC.1 المؤرخ ٤ شباط/فبراير ٢٠١٥.

وعلى الرغم من أنه تم إحراز قدر كبير من التقدم ولا يزال يحرز بشأن هذه القضايا، فإن استخدام المواد الكيميائية السامة كأسلحة في الجمهورية العربية السورية يتطلب أعمق قدر من التفكير في أفضل سبل الرد. ولقد قلت مرارا وتكرارا أن المسؤولين يجب أن يحاسبوا وأن استخدام الأسلحة الكيميائية، من قبل أي طرف من أطراف النزاع وتحت أي ظرف من الظروف، لا يمكن السكوت عليه.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها على وجه السرعة.

(توقيع) بان كي - مون

المرفق

[الأصل: بالإسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية]

يشرّفني أن أرسل إليكم تقريري الصادر بالعنوان ”التقدم المحرز في إزالة برنامج الأسلحة الكيميائية السوري“ الذي أُعدّ وفقا للأحكام ذات الصلة الواردة في قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية EC M 33/DEC.1، وفي القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، المؤرخِ كلاهُما بـ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، لإحالته إلى مجلس الأمن. ويشمل تقريري الفترة الممتدة من ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥، إلى ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٥، وهو يشمل أيضا متطلبات تقديم التقارير المنصوص عليها في قرار المجلس EC M 34/DEC.1 المؤرخ بـ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

(توقيع) أحمد أوزمجو

ضميمة

مذكرة من المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية

التقدم المحرز في إزالة برنامج الأسلحة الكيميائية السوري

١ - تقدّم الأمانة الفنية (''الأمانة'') إلى المجلس التنفيذي (''المجلس'')، عملا بالفقرة الفرعية ٢ (و) من قراره في اجتماعه الثالث والثلاثين (الوثيقة EC M 33/DEC.1 المؤرخة بـ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣)، تقريرا شهريا عن تنفيذ ذلك القرار. ويُرفع تقرير الأمانة أيضا إلى مجلس الأمن عن طريق الأمين العام، وفقا للفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢١١٨ (٢٠١٣).

٢ - واعتمد المجلس في اجتماعه الرابع والثلاثين قرارا عنوانه ''المتطلبات المفصَّلة لتدمير الأسلحة الكيميائية السورية ومرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية السورية'' (الوثيقة EC-M-34/DEC.1 المؤرخة بـ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣). وقرر المجلس في الفقرة ٢٢ من ذلك القرار أن تقدّم الأمانة تقارير عن تنفيذه ''باقتران مع التقارير المطلوب تقديمها بموجب الفقرة الفرعية ٢ (و) من قرار المجلس EC M 33/DEC.1''.

٣ - واعتمد المجلس أيضا خلال اجتماعه الثامن والأربعين قرارا عنوانه ''تقارير بعثة المنظمة لتقصي الحقائق في سورية'' (الوثيقة EC-M-48/DEC.1 المؤرخة بـ ٤ شباط/فبراير ٢٠١٥).

٤ - وعليه، يُقدَّم هذا التقرير الشهري الثاني والعشرون وفقا لقرارَي المجلس الآنفَي الذكر، وهو يشتمل على معلومات ذات صلة بالفترة الممتدة من ٢٣ حزيران/يونيه إلى ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٥.

التقدم الذي أحرزته الجمهورية العربية السورية في الوفاء بمتطلبات القرارين EC M 33/DEC.1 و EC M 34/DEC.1

٥ - يرد في ما يلي عرضُ التقدم الذي أحرزته الجمهورية العربية السورية خلال الفترة المفاد عنها:

(أ) استمرت خلال الفترة المفاد عنها أنشطةُ التدمير في المرافق الـ١٢ لإنتاج الأسلحة الكيميائية (''مرافق الإنتاج'') في الجمهورية العربية السورية. وتحققت الأمانة الآن من تدمير جميع خمس البنى المقامة تحت الأرض. ودُمّرت بالإضافة إلى ذلك إحدى سبع

حظائر الطائرات باستخدام المتفجرات، وتبقّى قليل من أنشطة التدمير. ويمكن توقُّعُ إحرازِ تقدمٍ في تدمير ستّ الحظائر المتبقية إذا ظل الوضع الأمني مستقرا.

(ب) قدّمت الجمهورية العربية السورية إلى المجلس، في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٥، تقريرها الشهري العشرين (الوثيقة EC-80/P/NAT.1 المؤرخة بـ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٥) عما يُجرى على أراضيها من أنشطة متصلة بتدمير أسلحتها الكيميائية ومرافق إنتاجها، عملاً بما تقضي به الفقرة ١٩ من الوثيقة EC-M-34/DEC.1.

(ج) واظبت السلطات السورية على تقديم التعاون اللازم وفقا لتنفيذ الفقرة الفرعية ١ (هـ) من القرار EC M 33/DEC.1 والفقرة ٧ من قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢١١٨ (٢٠١٣).

التقدم الذي أحرزته الدول الأطراف التي تُجرى على أراضيها أنشطة التدمير في إزالة الأسلحة الكيميائية السورية

٦ - على نحو ما سبق أن أُبلغ عنه، تم ترحيل جميع المواد الكيميائية المعلَن عنها من أراضي الجمهورية العربية السورية، وتدميرُ جميع المخزونات المعلن عنها من المواد الكيميائية من الفئة ١، وتم، في مرفق إيكوكيم (Ekokem) بفنلندا وفي مرفق GEKA بألمانيا، تدميرُ جميع الصبيب الذي أنتجته عملية تحييد الخردل الكبريتي والـDF على متن السفينة التابعة للولايات المتحدة MV Cape Ray. ودُمّر حتى الآن ما مجموعه ٩٣,٧ في المائة من المواد الكيميائية من الفئة ٢، وهو ما يمثل في الإجمال ٩٨,٨ في المائة من جميع الأسلحة الكيميائية التي أعلنت عنها الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك الإيزوبروبانول الذي سبق تدميره في الجمهورية العربية السورية. وفي ما يتعلق بتدمير المادة الكيميائية المتبقية من الفئة ٢، فلوريد الهدروجين (HF)، فقد دُمّر بالفعل ٤٨,٧ في المائة من الكمية المعلن عنها. وفي هذا الصدد، أحرزت شركة فيوليا المحدودة المسؤولية للحلول التقنية (Veolia ES Technical Solutions, LLC) بالولايات المتحدة الأمريكية تقدُّما في التكفل بالتخزين المؤقت المأمون لأسطوانات فلوريد الهدروجين المتآكلة المتبقية، البالغ عددها ٤٩، وبمتابعة معالجتها ويتوقع أن تُنجَز أنشطة التدمير قبل نهاية عام ٢٠١٥، وستثابر الأمانة على تقديمها إلى الدول الأطراف في لاهاي عروضا وجيزة عن هذه الأنشطة.

الأنشطة التي قامت بها الأمانة في ما يتعلق بالجمهورية العربية السورية

٧ - استمر التعاون مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (''مكتب خدمات المشاريع'') في سياق بعثة المنظمة في الجمهورية العربية السورية، وبحلول نهاية الفترة المشمولة

بهذا التقرير أُوفد تسعة موظفين من المنظمة في إطار تلك البعثة. وسافر سعادة السفير خوزيه أرتير دينوت مديروس (البرازيل) إلى دمشق، بصفته المستشارَ الخاص لدى المدير العام المعنيَّ بسورية، للالتقاء بمسؤولين سوريين سامين وبموظفي مكتب خدمات المشاريع من ١٣ إلى ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٥.

٨ - وما برح المدير العام يتصل بكبار ممثلي الدول الأطراف التي توجد فيها مرافق تدمير أو تقدّم المساعدة في تدمير الأسلحة الكيميائية السورية، وبمسؤولين سامين في حكومة الجمهورية العربية السورية. وواظبت الأمانة، نيابة عن المدير العام، على إطلاع الدول الأطراف في لاهاي على أنشطتها، عملا بطلب المجلس في دورته الخامسة والسبعين (الفقرة ٧-١٢ من الوثيقة EC-75/2 المؤرخة بـ ٧ آذار/مارس ٢٠١٤).

٩ - وواصلت الأمانة والسلطات السورية تعاونهما بشأن المسائل غير المحسومة المتعلقة بالإعلان الأولي السوري، على النحو الذي شجّع عليه المجلس في دورته السادسة والسبعين (الفقرة ٦-١٧ من الوثيقة EC 76/6 المؤرخة بـ ١١ تموز/يوليه ٢٠١٤). وأكمل فريق تقييم الإعلانات (''فريق التقييم'') زيارته التاسعة إلى الجمهورية العربية السورية وفق ما سبق أن أفيد به، وأصدر إثر ذلك مذكرة عنوانها ''التقرير المرحلي الخامس عن أنشطة فريق تقييم الإعلانات'' (الوثيقة EC-79/P/S/1 المؤرخة بـ١ تموز/يوليه ٢٠١٥)، فأخذ المجلس علما بهذا التقرير في دورته التاسعة والسبعين. وكذلك، قدمت الأمانة إلى الدول الأطراف عرضا وجيزا في هذا الصدد على سبيل المتابعة. وعلى نحو ما سبق أن أفيدَ به، تعكف المختبرات التي عيّنتها المنظمة على تحليل العيّنات التي أُخذت في ثلاثة مواقع تمت زيارتها خلال المهمة التاسعة، والعيّنات التي أُخذت من ثلاثة أماكن خلال زيارة فريق التقييم الثامنة. وستُطلع الأمانةُ الجمهورية العربية السورية على هذه النتائج، عندما تتلقّاها، وستتباحث فيها معها.

١٠ - وسيواصل فريق التقييم، خلال زيارته العاشرة المخطط إجراؤها من ١٩ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥، مشاوراته التقنية بشأن نتائج تحليل العيّنات التي أُخذت خلال زيارتَي فريق التقييم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وكانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ٢٠١٥، وإجراءَ مقابلات مع مسؤولين رئيسيين من برنامج الأسلحة الكيميائية السوري. وسيواصل فريق التقييم أيضا زياراته للمواقع، وقد يأخذ خلالها المزيد من العيّنات.

١١ - وفي ما يتعلق بتنفيذ تدابير الرصد الخاصة الإضافية وفقا للمذكرة EC M 43/DG.1/Rev.1 (المؤرخة بـ ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٤) والمذكرة EC-M-40/DG.2/Add.1 (المؤرخة بـ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٤)، تم الآن تركيب أجهزة نظام الرصد الخاص في أربع البنى

المقامة تحت الأرض، التي كان مخططا أصلا لرصدها، وتعمل هذه الأجهزة على النحو المتوقع.

المواردالتكميلية

١٢ - بقي مجموع ما استُلم من مساهمات في الصندوق الاستئماني الخاص بسورية لتدمير الأسلحة الكيميائية، البالغ ٥٠,٣ مليون أورو، والجهاتُ المساهمة في هذا الصندوق، من دون تغيير.

الأنشطة المضطلَع بها في ما يتصل ببعثة المنظمة لتقصي الحقائق في سورية

١٣ - قُدمت في التقرير الشهري السابق معلومات عن مهمتين أجرت بعثة تقصي الحقائق (''بعثة التقصي'') كلٌّ واحدة منهما على حدة. وزار فريق من بعثة التقصي دمشق حيث أجرى مقابلات مع أشخاص يُدّعى أنهم ضحايا وجمع معلومات أخرى ذات صلة بتحقيقه. وأفادت الجمهورية العربية السورية في تلك الأثناء عن حادثات أخرى وطلبت من بعثة التقصي أن تنظر فيها أيضا. وبناء على ذلك، سيُضطلع بمهمة متابعة في الجمهورية العربية السورية في أوائل آب/أغسطس.

١٤ - ويستمر النظر في المعلومات التي جمعها الفريقان، بما فيهما الفريق الذي حقق في الحادثات المدّعى أن مواد كيميائية سامة استُخدمت خلالها في محافظة إدلب بالجمهورية العربية السورية. وسيقدَّم تقريرا الفريقين إلى المدير العام فور إنجاز هذا العمل وتجميع استنتاجاتهما وسيُطلع المديرُ العام من بعد ذلك الجمهوريةَ العربية السورية على هذه النتائج وسيضمّنها في التقارير الشهرية التي تقدَّم إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وفق ما يقضي به القرار EC M 48/DEC.1.

١٥ - ويُستمر في الاستهداء، في أداء بعثة التقصي المهامَّ المنوطة بها، بمبدأ النظر في جميع الادعاءات ذات المصداقية، مع إيلاء العناية اللازمة لاعتبارات السلامة والأمن.

الخاتمة

١٦ - ستواصل بعثة المنظمة في الجمهورية العربية السورية تركيزها الرئيسي في أنشطتها في المستقبل على تدمير ستّ حظائر الطائرات المتبقية. وكذلك، سيواصل فريق التقييم وبعثة التقصي عملهما في الجمهورية العربية السورية.
